University Of Human Development
8th International Scientific Conference
Reform and Political Change
14-15 july 2021

دور العامل الخارجي في عمليات الانتقال الديمقراطي

أنور محمد فرج
جامعة التنمية البشرية، كلية القانون والسياسة- قسم القانون

جليل عمر علي
جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة- قسم العلوم السياسية

مقدمة

تعد الديمقراطية الشغل الشاغل لكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية، وكثر الحديث عن فضائل النظام الديمقراطي وضرورة الشروع في عمليات الإنتقال إلى النظام الديمقراطي، وأصبح مصطلح الإنتقال الديمقراطي من المصطلحات الشائعة في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، ولكن الملاحظ وجود نقاشات واختلافات في الآراء حول كيفية الإنتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

من بين الأمور المختلف عليها، طرح السؤال: هل الأولوية تكون للعوامل الداخلية أم الرهان يكون على العوامل الخارجية في عمليات الانتقال؟ وهل يمكن فرض الديمقراطية إذا كانت الدولة غير مؤهلة داخلياً لقبول عملية الانتقال؟ والملاحظ أن أغلب الباحثين يتناولون عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال التركيز على البُعد الداخلي دون تسليط الضوء على دور العوامل الخارجية في تلك العملية.

ينطلق هذا البحث بالتساؤل حول دور العامل الخارجي في عمليات الإنتقال الديمقراطي، ومن خلال مراجعة مفهومي الديمقراطية والإنتقال الديمقراطي، ثم فحص طبيعة العلاقة بين العاملين الداخلي والخارجي في الإنتقال الديمقراطي، يحاول تحديد أهم مجالات تأثير العامل الخارجي، وأخيراً يتناول دور العامل الخارجي الإقتصادي والمالي والعامل الخارجي السياسي والثقافي في عمليات الإنتقال الديمقراطي.

إعتمد البحث على نماذج مختارة ورصينة من الأدبيات النظرية المقدمة في حقل العلوم السياسية، وبشكل خاص على أدبيات السياسات المقارنة والعلاقات الدولية فيما يتعلق بالإنتقال إلى الديمقراطية ودور العامل الخارجي في تلك العملية وعلاقته بالعامل الداخلي.

يفترض البحث أن العامل الخارجي له دور مؤثر في الإنتقال الديمقراطي في المجالات الإقتصادية والمالية من جهة والمجالات السياسية والثقافية من جهة أخرى، وهذا الدور يتكامل مع تأثير العوامل الداخلية ولا يستبعد دورها وتأثيرها في الإنتقال الديمقراطي.

ومن أجل تحقيق ذلك فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب، المطلب الأول مخصص لمراجعة مفهومي الديمقراطية والإنتقال الديمقراطي، والمطلب الثاني يتناول طبيعة العلاقة بين العاملين الداخلي والخارجي، أما المطلب الثالث فيتوسع في دراسة الأدوار المختلفة للعامل الخارجي المجالات الإقتصادية والمالية من جانب والمجالات السياسية والثقافية من جهة أخرى.

المطلب الاول

مفهومي الديمقراطية والإنتقال الديمقراطي

تحظى فكرة الديمقراطية بشعبية عالمية، ومعظم الأنظمة الحاكمة تحاول أن تدعي بأن لها إسهاما معينا في مضمار ممارسة الديمقراطية، أما تلك التي لا تدعي ذلك فإنها تصر على القول بأن اعتمادها نظاما غير ديمقراطي إنما يمثل مرحلة ضرورية على الطريق الذي يؤدي بالنتيجة إلى "الديمقراطية".[1]

ليس من أهداف هذه الدراسة أن تتوسع في البحث عن مفهومي الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي، ولكن نركز على بعض الإسهامات البارزة، كتمهيد لدور العامل الخارجي في دعم وترسيخ تلك المفاهيم.

(1) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 12.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية:

يمكن تلخيص النقاشات النظرية حول مفهوم الديمقراطية في اتجاهين رئيسين، هما:

أولاً: المفهوم الإجرائي "السياسي" للديمقراطية:

ويمكن لمسه عند (جوزيف شومبيتر، Joseph Schumpeter) في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) إذ يقوم بتحديد أوجه الضعف في ما أسماه بـ(العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية، The Classical Doctrine of Democracy) والتي كانت تُعرِّف الديمقراطية بأنها (إرادة الشعب أي المصدر) أو (المصلحة العامة أي الغرض).[1] ويقوم بتقويض دعائم هذا الإتجاه في فصل تحت عنوان (نظرية أخرى للديمقراطية، Another Theory of Democracy) ويرى بأن الديمقراطية هي تلك التدابير المؤسساتية، التي تتيح التوصل إلى القرارات السياسية، وتكتسب الأفراد من خلالها القدرة على الاختيار بين القادة بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب وقت الإنتخابات.[2]

ثانياً: المفهوم الواسع "الحقوقي" للديمقراطية:

وقد اقترحه (ديفيد هيلد، David Held)، في كتابه (أنماط الديمقراطية)، ففي الجزء الثالث منه وتحت عنوان (ماذا يجب أن تعني الديمقراطية اليوم، What Should Democracy Mean Today) يحاول الجمع بين آراء من التقاليد الليبرالية والماركسية ويسنّ مبدأ (الإستقلال الديمقراطي، Democratic Autonomy) ويشرحه بأنه ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق وواجبات متساوية في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحد منها؛ ويعني بذلك أن يكونوا أحراراً ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاعهم، وذلك يتطلب دولة خاضعة للمساءلة، كما يتطلب أيضاً إعادة تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني.[3]

وتفضل (جين غروجل، Jean Grugel)[*] تعريفا أوسع للديمقراطية، وتشمل توسيع نطاق حقوق المواطنة وإنشاء دولة ديمقراطية، وتركز على (الديمقراطية الجوهرية، Substantive) على عكس (الديمقراطية الشكلية، Formal)، إن الاختبار الحقيقي للديمقراطية ليس في ما إذا كانت الحقوق موجودة على الورق، بل بالأحرى في ما إذا كان لها معنى حقيقي للناس.[4]

الفرع الثاني: مفهوم الإنتقال الديمقراطي:

إن إرادة الشعوب في المناطق المختلفة من العالم، تلتقي عند رغبة مفادها، أن تكون أصواتهم مسموعة ومستجاباً لها، هذا التطلع للتعبير السياسي، يضع مسألة الانتقال من الحكم الإستبدادي إلى الديمقراطية على جدول الأعمال الدولي، ويجعلها في الوقت المناسب ملائمة لدراسة كيفية تحقيق التحولات الديمقراطية.[5]

إن الانتقال الديمقراطي يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة، يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[6]

---

(1) صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 64.

(2) Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, Routledge, London and New York, 1994, P. 269-73.

(3) David Held, Models of Democracy, Polity, Cambridge, 2006. P. 259-64.

(*) **Jean Grugel** is Professor of Politics, Director of the Interdisciplinary Global Development Centre (IGDC), University of York, UK.

(4) Jean Grugel, Democratization: a critical introduction, Palgrave, New York, 2002, P. 5.

(5) أبراهام ف.لوينثال و سيرجيو بيطار شقرا، التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي: الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل، ص619.

(6) مصطفى علاءالدين العياط، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على التحوُّل الديمقراطي في المملكة المغربية 2010 – 2017، موقع (المركز الديمقراطي العربي)، منشور بتاريخ (19/ 12/ 2017)، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=51131

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

أولاً: الإنتقال الديمقراطي مفهوم متعدد الدلالات:

ترى (جين غروجل) أنه بإلقاء نظرة على أدبيات الإنتقال الديمقراطي نصل إلى أنه مفهوم بعيد عن الإجماع، وهو (متنازع عليه بشكل أساسي، Essentially Contested)، وتوجد طرق مختلفة لفهمه.[1]

ويرى (جيفري بريدهام، Geoffrey Pridham)[*] إن الإنتقال إلى الديمقراطية عملية (متعددة المراحل، Multi-stage) و(متعددة الأبعاد، Multi-dimensional). إنه متعدد المراحل لأنه يحتضن من عملية التحرر إلى عملية انهيار النظام الإستبدادي، والوصول إلى النقطة التي تتأسس فيها الديمقراطيات الجديدة. وهو متعددة الأبعاد لأنه لا يشمل فقط البعد الرسمي للانتقال وإنشاء قواعد وإجراءات جديدة، بل يشمل أيضاً المستوى المجتمعي والروابط والتفاعلات الوسيطة بين مختلف المستويات، وخاصة العلاقات النخبوية والجماهيرية. علاوة على ذلك أنه يشتمل البعد الدولي أو الأحداث الرئيسية التي تحدث في لحظات حاسمة.[2]

ثانياً: إسهامات (صامويل هنتنجتون):

وعندما نبحث في أدبيات الموضوع، نجد أن الإنتقال إلى الديمقراطية من الموضوعات المثيرة للنقاش والجدل في علم السياسة، هذه المناقشات بدأت منذ الربع الأخير من القرن الماضي الذي شهد تحولات هيكلية في النظام الدولي وأنظمة الحكم. ومن أبرز الذين ساهموا في هذه المناقشات (صامويل هنتنجتون).[3]

يرى (هنتنجتون)، وقد نخرج في ضوء تعددية النظريات الديمقراطية وتباين التجارب، بهذه النقاط:[4]

1. ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة.
2. لايحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول إلى عامل واحد بعينه.
3. إن التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب.
4. تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى.
5. إن الأسباب المسئولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن أسباب الموجات الأخرى.
6. إن الأسباب المسئولة عن التغييرات المبدئية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي قد تختلف عن الأسباب المسئولة عن التغييرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في تلك الموجة.

ويحدد (هنتنجتون) ثلاثة أنواع مختلفة من التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية:[5]

أ. (الإنتقال، Transformation): أي "تأخذ النخب في السلطة زمام المبادرة في تحقيق الديمقراطية". ويلعب الإصلاحيون من داخل النظام نفسه دورا رئيسيا في جعل الانتقال ممكنا.

ب.(الاستبدال، Replacement): أي "تأخذ المعارضة زمام المبادرة في تحقيق الديمقراطية، وينهار النظام الاستبدادي أو يسقط". وتلعب المعارضة الدور الرئيسي في الإستبدال.

ج. (الترحيل، Transplacement): أي "تنتج الدمقرطة إلى حد كبير من العمل المشترك بين الحكومة والمعارضة". ويتبنى الطرفان استراتيجية التفاوض ويتطلب الترحيل الناجح أن يسيطر الإصلاحيون على المتشددين في النظام والمعتدلون على الراديكاليين في المعارضة.

ثالثاً: مداخل الإنتقال الديمقراطي وتحدياته:

إن نموذج الديمقراطية، أو بشكل أكثر دقة الإنتقال إلى الديمقراطية، يحدد في الواقع نظاما ديناميكيا وليس نظاما ثابتا. بدلاً من تصوير نظام ثابت، يحدد نموذج الدمقرطة المبادئ الرئيسية التي يجب أن تُنفذ بموجبها المشاريع السياسية المستقبلية من خلال تقييم العمليات والاجراءات السياسية الحالية

---

(1) Jean Grugel, Op. Cit., P. 4.

(*) **Geoffrey Pridham** is Emeritus Professor and a Senior Research Fellow in Sociology, Politics and International Studies at the University of Bristol, England.

(2) Geoffrey Pridham, The dynamics of democratization: a comparative approach, A&C Black, New York, 2000, P. 17.

(3) د.شيرزاد أمين النجار، رئاثة "التحول الديمقراطي" في العراق بعد 2003 تأملات في بنية السلطة السياسية، في: فارس كمال نظمي (محرر)، الرئاثة في العراق: أطلال دولة ورماد مجتمع، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2015، ص116.

(4) صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص 99.

(5) John T. Ishiyama, Comparative politics: principles of democracy and democratization, Wiley-Blackwell, New York, 2012, P. 140.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

والسابقة. ومن الناحية التاريخية، حدثت عملية الدمقرطة بوتيرة مختلفة في بلدان مختلفة. في بعض الأحيان كانت عنيفة، وأحيانا كانت تواجه انتكاسات. اليوم، تتمتع غالبية الدول نسبيا بطابع ديمقراطي حر، وأصبحت حدود الديمقراطية أعمق وأوسع، مما يؤكد الطابع "اللانهائي" لعملية الدمقراطة.[1]

ويلخص (عبدالفتاح ماضي) مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في أربعة مداخل أساسية، وهي:[2]

أ. الخروج من حكم الاستعمار الى الحكم الديمقراطي مباشرة.

ب. الانتقال التدريجي من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي.

ج. انهيار نظام حكم الفرد أو القلة وانشاء نظام حكم ديمقراطي.

د. التدخل الخارجي الذي يتضمن صورا متعددة منها الضغوط الدبلوماسية والاستخباراتية المختلفة والأدوات الاقتصادية المشروطة والتدخل العسكري المباشر لتغيير نظام الحكم.

ولكن هذه العمليات لا تمر من غير تحديات وعراقيل، فمثلاً يرى (بيتر برنيل، Peter Burnell)(*) بأنه تم تحدي عمليات الإنتقال الديمقرطي من خلال:[3]

أ. الأفكار أو أنظمة القيم المنافسة، وتشمل هذه بعض التوجهات (القومية، التنموية والمعتقدات الدينية الأصولية).

ب. التحديات الناجمة من المصالح السياسية أو جماعات المصالح والقوى المنظمة التي تعارض الإصلاح وتقاوم التغيير الديمقراطي داخل بلادها (التحديات الداخلية).

ج. التحديات القادمة من الدول أو الأنظمة السياسية التي تعارض الانتشار الدولي للديمقراطية في محيطها الإقليمي، وتخاف من تعرضها لموجات الانتقال إلى الديمقراطية في المستقبل (التحديات الإقليمية).

د. التحديات الناشئة من تطورات الأوضاع على مستوى النظام الدولي، وتتضمن بعض الاتجاهات المرتبطة بالعولمة (التحديات الدولية).

رابعاً: دروس من التجارب الناجحة:

وهناك دراسات للتجارب الناجحة للإنتقال إلى الديمقراطية وتستخلص منها النقاط المشتركة، فمثلاً هناك دراسة لـ(سيرجيو بيطار وآبراهام لوينثال) توصلت إلى خمس نقاط مشتركة من تسع حالات، نلخصها في:[4]

أ. جاءت معظم التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية على شكل عمليات واسعة ومتلاحقة، بدلا من حدوثها بمفردها دفعة واحدة.

ب. غالبا ما تسير التحولات بسرعات متفاوتة، وبمجرد بدء عجلتها بالدوران فإن حركتها تكون محكومة تارة بالتقدم وأخرى بالتراجع، وقد تكون للأحداث غير المتوقعة آثاراً كبيرة على مسارها.

ج. لقد استهلكت معظم هذه التحولات الكثير من الوقت للوصول إلى مرحلة النضج واكتساب الطابع المؤسسي.

د. وقد تم الشروع في بعض هذه التحولات، أو في جزء منها على الأقل، بفعل التقارب المتبادل بين جانب من القطاعات في داخل الصفوف العليا للنظام الاستبدادي و عناصر من المعارضة.

هـ. وقد جاءت كل هذه التحولات بفعل القوى والعمليات الداخلية، لكنها تأثرت أيضاً، بطرق مختلفة، من خلال سياق دولي واسع وجهات خارجية فاعلة بصفة محددة. كما كان للنزعات الإقليمية والإيديولوجيات السائدة والروابط الدولية للديمقراطيات الراسخة صلة وثيقة بتلك التحولات، إضافة إلى أن طبيعة ودرجة تكامل كل بلد في الاقتصاد العالمي كان لها أهمية أيضا في ذلك الشأن.

ويمكننا القول أن عملية الانتقال الديمقراطي تتداخل فيها كثير من العوامل، الجزء الأكبر والرئيس فيها داخلي يتعلق بالنظام السياسي وثقافة المجتمع ودرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي، والجزء الآخر يتعلق بالمؤثرات الخارجية من طبيعة النظام الدولي والأفكار والثقافات العابرة للقومية والإعتماد المتبادل والمصالح الإقتصادية المتبادلة والدوافع السياسية الحافزة لانتقال الأنظمة إلى الديمقراطية.

---

(1) Raffaele Marchetti, Global democracy: For and against: Ethical theory, institutional design and social struggles, Routledge, New York, 2012, P. 140.

(2) د. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٥، ص 18-21.

(*) **Peter Burnell** is Professor of Politics at the University of Warwick, UK.

(3) Peter Burnell, "New Challenges to Democratization." In Peter Burnell and Richard Youngs, New Challenges to Democratization, Routledge, New York, 2010, P. 7.

(4) سيرجيو بيطار آبراهام لوينثال (تحرير)، تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦، ص 621-623.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

المطلب الثاني

العلاقة بين العاملين الداخلي والخارجي في الإنتقال الديمقراطي

من الأمور الشائعة في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية حول عمليات الإنتقال الديمقراطي، وجود الإختلافات في الآراء حول كيفية الإنتقال أو التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ومن بين الأمور المختلف عليها: هل الأولوية تكون للعوامل الداخلية أم الرهان يكون على العوامل الخارجية في عمليات الإنتقال؟ وما هي طبيعة العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية ؟

يحاول هذا المطلب تناول طبيعة العلاقة بين العاملين الداخلي والخارجي في عمليات الانتقال الديمقراطي في فرعين، الأول مخصص للآراء التي تذهب إلى وجود نوع من الإستقلالية في العلاقة، بينما الثاني يتناول الآراء التي ترى بوجود العلاقة التكاملية بين العاملين.

الفرع الأول: العلاقة الإستقلالية بين العاملين الداخلي والخارجي:

افترضت النقاشات الأصلية حول أسباب الديمقراطية أن القوى الرئيسية لإرساء الديمقراطية كانت كلها متجذرة في داخل الدول القومية. حتى في بداية الموجة الثالثة، كان يُنظر إلى العوامل الدولية على أنها عوامل ثانوية في ما كان أساساً عمليات الإنتقال مرتبطة بالأمور المحلية.[1]

وفي المقابل جادل العديد من العلماء والباحثين بأن الضغوط العالمية يؤدي إلى انتقالات من الاستبداد. على سبيل المثال، يجادل (هنتنجتون) في كتابه (الموجة الثالثة)، بأن الإنتقال إلى الديمقراطية كان تاريخياً ظاهرة عالمية، تحدث في شكل موجات عالمية في العصر الحديث، نتيجة للحرب وانتشار المثل الديمقراطية التي غالباً ما تم حملها في فوهة البندقية - سواء كان ذلك من قبل جيوش نابليون أو من قبل قوات الاحتلال للولايات المتحدة والغرب.[2]

إن الدور الذي تلعبه العولمة والنظام العالمي والجهات الفاعلة العالمية في الديمقراطية، قد قفز من التجاهل في السبعينيات إلى المبالغة في التسعينيات من القرن الماضي. نفترض بأنه لا يمكن أن نتوقع من التغيير الذي تم تصميمه من الخارج أن يكون دائماً وعميقاً. ومن المرجح أن يفشل التدخل الخارجي باسم الديمقراطية حيث يكون هناك إلتزام ضئيل به من قبل المجموعات المحلية. يمكن أن تلعب المساعدة الخارجية دورا داعما في الحالات التي ينبع منها الديمقراطية من الضغوط الاجتماعية التي تم إنشاؤها محلياً.[3]

في ضوء أحداث أوروبا الشرقية، بدأ بعض العلماء في التشكيك في الاستنتاج الشامل القائل بأن العوامل الخارجية لعبت دوراً ثانوياً في عملية الانتقال، ولكن لسوء الحظ، لم تطور هذه الأدبيات الجديدة نظريات جوهرية أو نتائج تجريبية تستكشف ارتباط العوامل الدولية بالتحولات الديمقراطية وتعزيزها. بدلاً من ذلك، ظهرت دراسات لحالات فردية تبحث في العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على دول قومية معينة، فرغم قيمة هذه الدراسات من منظور سياسي وأكاديمي، فإنها لا تنتج نظريات قابلة للتعميم.[4]

لقد كشفت موجة الإنتقال إلى الديمقراطية تأثير وأهمية العوامل الدولية في هذه العملية، وإن كان كثير من العوامل الدولية لا تتضح أهميتها بالنسبة للباحثين، وبالرغم من ذلك فإن الدراسة المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي تشير إلى أنها عملية داخلية، وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقا على العوامل الداخلية، وهناك القليل من الدراسات التي تتناول البعد الدولي.[5]

من الخطأ تفسير التحول الديمقراطي على أنه نتيجة للأنماط الشائعة التي تنطوي على قدر أكبر من الاعتماد المتبادل، ما يسميه (ديفيد هيلد) في كتابه (الديمقراطية والنظام العالمي) بالترابط العالمي المتزايد بين الدول.[6] إذا لا يمكن تجاوز أو إهمال العوامل الداخلية.

ربما يكون الاتجاه المعتاد للنظر إلى الترويج الدولي للديمقراطية على أنه متغير تابع، غير مفاجئ. الزيادة الملحوظة في مساعدات الديمقراطية في التسعينيات جاءت بعد أن بدأت بالفعل "الموجة الثالثة" من الإنتقال الديمقراطي، وخلقت التحولات الديمقراطية الجديدة الفرصة لحدوث مثل هذه المساعدات. بينما يجب النظر إلى تعزيز الديمقراطية على أنه متغير مستقل، متغير يُقصد منه أن يكون له تأثير. مما يعني أن البيئة المتدهورة لتعزيز الديمقراطية يجب اعتبارها

---

(1) Jean Grugel, Op. Cit., P. 7-8.

(2) John T. Ishiyama, Comparative politics, Op. Cit., P. 134.

(3) Jean Grugel, Op. Cit., P. 138.

(4) Jon C. Pevehouse, Democracy from above: Regional organizations and democratization, Cambridge University Press, Cambridge, 2005, P. 2.

(5) د. شادية فتحي إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٥، ص 35.

(6) David Held, Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance, Stanford University Press, California, 1995, P. 89-90.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

ضارة بالدمقرطة، بافتراض أن المبادرات الديمقراطية تستمد بعض الفوائد من الدعم الدولي وأن المشاركة الدولية قد تزيد من فرص إطلاق مثل هذه المبادرات.[1]

وثمة إشكالية أخرى في الفكرة القائلة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو إلا من الداخل، وأن القوى الخارجية يجب أن تبقى بعيدا عن المشهد العام. إن مثل هذا التوجه يقلل من مدى الإعتماد المتزايد لأي نظام سياسي في العالم على محيطه الخارجي. فبالنسبة إلى العديد من دول العالم الثالث ، يتكون جزء كبير من ميزانياتها من (معونات التنمية، Development Aid) التي تقدمها الجهات المانحة الخارجية، كما تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا في صلاتها على السوق العالمية. وقد برهنت نهاية الحرب الباردة على أن التغيير السياسي في بلد بعينه أو منطقة بعينها مؤثر رئيس على التنمية السياسية في بلدان أو مناطق أخرى.[2]

ومن جانب آخر هناك مجموعة متنوعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على تطور الديمقراطية، بما في ذلك موجات الدمقرطة، وموروثات الاستعمار، والعولمة. على الرغم من أنه من الواضح أن هذه القوى الخارجية لا تحدد ما إذا كانت الديمقراطية ستظهر أم لا، إلا أنه لا يمكن استبعاد آثار انتشار الديمقراطية والعولمة وفرض الديمقراطية. إذا أخذناها مع مجموعة من العوامل البيئية (العمليات التاريخية، والثقافة، والاقتصاد، والبنية الاجتماعية)، يمكن لهذه القوى الخارجية أن تشكل التطورات السياسية داخل البلد.[3]

وخلاصة لما سبق يمكن القول بأن الآراء التي تركز على أحد العاملين وتعتبره العامل الوحيد أو الحاسم في عمليات الإنتقال الديمقراطي، فتارة يتم التركيز على أصالة واستقلالية العامل الداخلي، وتارة أخرى يتم الإشادة بالعامل الخارجي ودوره الحاسم في العملية، ولكن هذه الآراء ناشئة عن دراسات لحالات منفردة ولا يمكن تعميمها على جميع مناطق العالم أو كل الحالات التي تشهد محاولات للإنتقال الديمقراطي.

الفرع الثاني: العلاقة التكاملية بين العاملين الداخلي والخارجي:

من المثير للجدل، أن نتسائل إذا كان يمكن للمرء أن يتحدث على الإطلاق عن (البعد الدولي، International Dimension) كمستوى واحد للإنتقال الديمقراطي إلى جانب مستويات أخرى مثل المؤسسات الديمقراطية وظهور المجتمع المدني؟

فقد تكون العوامل الخارجية منفصلة جغرافياً عن التطورات المحلية في بلد يمر بتغيير النظام، إلا أنه من غير الواقعي اعتبارها منفصلة عن هذه العوامل في عالمنا المترابط. هذا يثير السؤال عما إذا كانت هذه العوامل الخارجية قد تكون متغيراً تابعاً أم لا، ويعتمد ذلك على المداخل والفرص المتاحة في الساحة المحلية للتأثير على تغيير النظام. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للبيئة الخارجية في أشكالها المختلفة أن تفرض مجموعة من التقييدات والشروط لتغيير النظام الداخلي.[4]

قد يبدو الترويج للديمقراطية من الخارج وكأنه تناقض في المصطلحات، إذا كان جوهر الديمقراطية هو أن سلطة الحكومة مبنية على إرادة الشعب وأن ممثلي الشعب يتم تمكينهم بشكل أساسي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، فكيف للجهات الخارجية أن يضطلعوا بتأثير على العملية في المقام الأول دون المخاطرة بتهمة التناقض مع الديمقراطية؟

وممّا لا شك فيه، إذا سيطرت الجهات الأجنبية وهيمنت بالكامل، فإن الديمقراطية ستعاني، لكن هذا ليس بالضرورة فحوى مفهوم ترويج الديمقراطية. فإذا ساعدت الجهات الخارجية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإن هي مكنت الشعب تمكيناً ناجحا في المجتمع المدني، من خلال توفير التعليم والمعلومات وغيرها من وسائل المشاركة الفعالة، فعندئذ يمكنهم المساعدة في ترويج الديمقراطية.[5]

إن الجهات الفاعلة من الحكومات الخارجية والمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، الشركات، النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، المنظمات الدينية، الجمعيات الدولية، الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، قد ساعدت في خلق معظم هذه التحولات و تشكيلها من خلال حشد الدعم

(1) Peter Burnell, New Challenges to Democratization, Op. Cit., P. 15.

(2) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص124.

(3) John T. Ishiyama, Comparative politics, Op. Cit., P. 153.

(4) Geoffrey Pridham, The dynamics of democratization, Op. Cit., P. 285-86.

(5) Georg Sorensen, Democracy and democratization: Processes and prospects in a changing world, Routledge, London and New York, 2018, P. 81-82.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

الخارجي. وفي بعض الحالات، فإنها كانت تعمل على توفير المكان الأمن والظروف الملائمة للحوار بين المعارضة وقطاعات مختلفة، وكذلك بينها وبين ممثلي الأنظمة الاستبدادية والقوى الاجتماعية الأخرى.[1]

يعود الكثير من الأدبيات الأصلية حول التفاعل بين القوى الداخلية والمحلية إما إلى الاقتصاد السياسي الدولي أو السياسة الخارجية المقارنة. في هذه المجموعة الأخيرة، حاول علماء مثل (جوناثان ويلكينفيلد) و(جيمس روزيناو) في سياق ما يعرف بـ(سياسة الربط، Linkage Politics) بإنشاء واختبار نظريات متوسطة المدى تربط بين المستويين الدولي والوطني للتحليل. ويستخدم (روبرت بوتنام، Robert Putnam) إستعارة (اللعبة ذات المستويين، The Two-Level Game)، وفي إطار عمل (بوتنام)، يمكن للجهات الفاعلة الإستراتيجية استخدام القيود الدولية في الداخل لتحييد المعارضة المحلية، أو استخدام القيود المحلية لتعزيز قوتها التفاوضية الدولية. والمعنى الضمني هو أن السياسات المحلية يمكن أن تتشكل من قبل القوى الدولية، ولكن يمكنها تشكيلها أيضاً.[2]

وفي دراسة (جيفري بريدهام، Jeoffrey Pridham) عن البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، يشير إلى ما أن البعد الدولي والداخلي يتفاعلان معا في إحداث عملية التحول الديمقراطي. بعد حدوث التحول الديمقراطي عادة ما يحدث إعادة توجيه سياسة الدولة الخارجية حيث تتجه لتقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية.[3]

نظرا لأن هناك تعقيداً واضحاً في التفاعلات بين الخارجي والداخلي في تغيير النظام، فمن المهم تطوير مقترب يسمح بإدماج (الوطني - المحدّد) مع (الدولي - العام). يبدأ هذا بالإعتراف بتنوع العوامل الدولية واختلاف دورها في عملية الإنتقال الديمقراطي، وبناء عليه فقد تم تقديم عدد من الفرضيات المقارنة:[4]

أولا، قد يكون من المرجح أن يكون أنواعا معينة من الانتقال أكثر انفتاحا أمام التأثيرات الخارجية أكثر من غيرها. الإنتقال الذي يحدث نتيجة هزيمة في الحرب هو نوع خاص، لأن الحرب هي حدث دولي من الدرجة الأولى ترافقها عادة تأثيرات جذرية على النظم الداخلية .

ثانيا، إنهيار النظام الاستبدادي والانتقال إلى الديمقراطية، عادة يتسبب في إعادة النظر في الولاءات السياسية الخارجية، وهذا يثير قلق القوى الخارجية المهتمة .

ثالثًا، بدلاً من النظر إلى التأثيرات الخارجية على أنها أحداث مخصصة تتعلق بالظروف الوطنية لدولة واحدة، فإن البديل هو رؤيتها كجزء من هيكل وشروط العلاقات الدولية المحيطة بعملية الانتقال إلى الديمقراطية. ويوفر هذا إطارا يشمل الأحداث ولكن أيضا الجهات الفاعلة بطريقة تتطلب منا ربط ومقارنة أدوارهم المختلفة .

رابعا، أن الولاءات المتعددة الأطراف عادة ما تكون أكثر اعتدالا في عملية الإنتقال إلى الديمقراطية من الولاءات الثنائية. وذلك لأن الأول من المرجح أن يعطي أولوية لتعزيز الديمقراطية كهدف للسياسة الخارجية، بينما تنطوي الولاءات الثنائية على مخاطر من بينها أن الطرف الخارجي المهيمن قد يشوه ديناميكيات تغيير النظام.

خامسا، إن عملية الإنتقال إلى الديمقراطية تستغرق وقتًا، وتختلف التأثيرات الخارجية في مراحل الإنتقال، فالانتقال المبكر من المحتمل أن يكون معطلاً، لأنه هناك احتمال لممارسة التأثيرات الخارجية، اعتمادا على مدى تسبب الانتقال المبكر للقلق على المصالح في المنطقة، وبالتالي رد الجهات الخارجية على ذلك.

ويتضح من خلال ما سبق أنّ التدخل الخارجي يشكل عاملاً محفزاً لعملية الإنتقال الديمقراطي، لكنه ليس شرطاً لازماً وحتمياً لها، حيث تتوقف عملية الإنتقال الديمقراطي على جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني مع إرادة النخبة الحاكمة بشكل كبير، وأنّ تأثير العوامل الخارجية في عملية الإنتقال الديمقراطي يختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات ومصالح الفاعلين الدوليين ولاسيما الدول الكبرى. كما يلاحظ أنه في كثير من الحالات يلعب العامل الخارجي دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية ضارباً بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عرض الحائط من أجل تحقيق المصالح الخاصة لدول بعينها.[5]

---

(1) سيرجيو بيطار آبراهام لوينثال (تحرير)، مرجع سابق، ص 651.

(2) Jon C. Pevehouse, Democracy from above, Op. Cit., P. 6.

(3) Geoffrey Pridham, "The International Dimension of Democratization: Theory, Practice and Interregional Comparison", in: Geoffry Pridham, Eric Herring and George Sanford (eds.), Building Democracy; the International Dimension of Democratization in Eastern Europe, (London: Leicester University Press, 1997), P. 7-9.

(4) Geoffrey Pridham, The dynamics of democratization, Op. Cit., P. 289-94.

(5) مصطفى علاءالدين العياط، مرجع سابق.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

المطلب الثالث

الأدوار المختلفة للعامل الخارجي في الإنتقال الديمقراطي

إن عملية الإنتقال الديمقراطي المعاصرة تجري في سياق العولمة، وما يميز العولمة كعملية تاريخية هو نمو أشكال أعمق من الترابط بين المجتمعات والمواطنين والمنظمات العابرة لحدود الدول، لذلك من المناسب طرح تساؤل عن علاقة الإنتقال الديمقراطي بالعولمة، وهناك طرق مختلفة تقوم العولمة من خلالها بتشكيل عمليات الإنتقال الديمقراطي: فاقتصادياً ومالياً، يمكن اعتبار الديمقراطية بأنها كانت نتيجة لتشكيل اقتصاد سياسي عالمي، وثقافياً، تقوم العولمة بإنشاء شبكة اتصالات عالمية وثقافة عالمية. وسياسياً، تحاول إنشاء مؤسسات للحكم العالمي.

وعليه نقوم في هذا المطلب بتناول الأدوار الإقتصادية والسياسية والثقافية للعامل الخارجي في عملية الإنتقال الديمقراطي في ثلاثة فروع.

الفرع الأول: الدور الإقتصادي والمالي للعامل الخارجي في الإنتقال الديمقراطي:

يستعرض (غريم جيل، Graeme Gill) أدبيات الإنتقال الديمقراطي ويناقش التفسيرات المقدمة لإرساء الديمقراطية، ويلاحظ أن هناك علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية.[1] وهناك عدد من الدراسات أوضحت وجود صلات قوية بين العوامل الاقتصادية وبين وجود المؤسسات الديمقراطية. وكما يرى (دانكوارت روستو، Dankwart Rustow) فإن كل الدول الغنية تقريبا ديمقراطية وكل الديمقراطيات غنية.[2]

يرتبط نشوء الاقتصاد السياسي العالمي بالإنتقال الديمقرطي، بطرق متنوعة: **أولا**، إنه يؤسس سلطة المراكز الرأسمالية الغربية بشكل أكثر إحكاما على العالم النامي ويقلل من الخيارات السياسية والاقتصادية المتاحة للدول النامية. **ثانياً**، الاقتصاد السياسي العالمي مبني على استراتيجيات التحول إلى الليبرالية العالمية، والتحول إلى الليبرالية يشجع الديمقراطية العالمية. فمن المتوقع أن يؤدي تحرر التجارة إلى خلق أسواق حرة والتي ستسهل بدورها خلق المواطنة والطبقة الوسطى والمجتمع المدني.[3]

إذاً تؤيد البلدان الغربية على الأرجح الأنظمة التي تتبع قيادة ذات توجهات تميل إلى التعاون مع البلدان الغربية الرئيسة، والتي تكون ليبرالية في سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك دعمها للانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية؛ والتي تحترم الملكية الخاصة ولديها نظام فعال من القانون التجاري. ضمن هذا الإطار، فإن الترويج الواسع للديمقراطية من الخارج يكون ممكنا بالتأكيد، حتى وإن وجدت حالات يكون تأييد "النخب الصديقة" فيها هو الشغل الشاغل.[4]

لذا فإن العامل الإقتصادي هو عنصر بالغ الأهمية في عملية الإنتقال الديمقراطي، فلا توجد علاقات اقتصادية غير متأثرة بالسياسة. ويشمل ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على الاعتبارات السياسية والجيوستراتيجية، كما يرتبط أسعار النفط بالمفاوضات السياسية والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية. ومن الواضح أن ثمة حرصاً على استقرار الأنظمة بغض النظر عن طبيعتها، على الرغم من إثارة بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.[5]

تؤدي المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً مهماً في دفع عمليات الانتقال إلى الديمقراطية عن طريق المنح والقروض التي تقدمها لدول عالم الجنوب والتي تقيدها بشروط سياسية، يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية عند تلك الدول. إن الجديد في الأمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يعرف بالتبعية.[6]

فابتكار دور محدود للدولة في ظل اقتصاد يسترشد بمبادئ السوق ومفتوح على التبادل الدولي، هي صيغة الديمقراطية الليبرالية المنضوية تحت لواء الجيل الأول من (برامج التعديل البنيوي، Structural Adjustment Programs, SAP) ولا تصرح منشورات البنك الدولي بذلك علنا؛ لأن البنك يرى نفسه طرفا محايدا وغير مسيس. ومع هذا، ينظر إلى الدولة على أنها مشكلة أو قيد بدلا من كونها طرفا فاعلا إيجابية في قضايا التنمية الاقتصادية

---

(1) Graeme J. Gill, Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process, Macmillan International Higher Education, New York, 2000.

(2) نقلاً عن: صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص 94.

(3) Jean Grugel, Op. Cit., P. 117-18.

(4) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص129.

(5) د.عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، دورية سياسات عربية، العدد (38)، مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص21.

(6) د. زياد حماد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، المجلد/1، العدد/ 14، 12/ 4/ 2018، ص600.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

والاجتماعية والسياسية الخاصة بها. وقد هدفت برامج التعديل البنيوي إلى تقليص دور الدولة في المجتمع، كما أنها حررت الأسواق وخصخصت المؤسسات العامة.[1]

وهنا يبرز السؤال الأكثر صعوبة هو إلى أي مدى ينبغي أن تشمل الديمقراطية القضاء على أكثر أشكال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تطرفاً. فالديمقراطية هي نظام سياسي وليس اقتصادي، ومع ذلك، فإن الاستحقاقات الاقتصادية (أو عدم وجودها) تؤثر على الاستحقاقات السياسية.[2]

إن الاهتمام بالحد من الفقر من قبل مؤسسات مثل البنك الدولي، من المحتمل أن يكون مفيدا للأسس الاجتماعية للديمقراطية، ولكن قد يهدد بإدخال مزيد من التشوهات في أنماط المساءلة. تتنافس المساءلة الخارجية أمام المانحين مع المساءلة السياسية الداخلية؛ فالحلول المقدمة من أجل إعادة التوازن إلى مثل هذه الترتيبات لا تخدم بالضرورة قضية المساءلة الديمقراطية الكاملة.[3]

ووفقاً لما تراه بعض الدراسات الغربية المعاصرة فإنه على المدى الطويل يمكن أن تساهم العولمة في نمو المؤسسات الديمقراطية. أما على المدى القصير، فإن العولمة يمكن أن تخلق اضطرابات لعدم المساواة في توزيع الدخل، وعدم تأمين العمل والوظائف، مما يؤدي للصراع الاجتماعي، وتهديد الإستقرار وإضعاف الدول الديمقراطية.[4]

تلعب مجموعة من العوامل أدواراً في عملية تشكيل مشروع (الدمقرطة العالمية، Global Democratization) منها على سبيل المثال: الضغوط الناتجة عن الاقتصاد السياسي العالمي، الذي يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من التبعية والتهميش والاستبعاد. وإنشاء شبكات التواصل العالمية، والذي يؤدي إلى نشر صورة مصممة ومنمقة عن الديمقراطية. وتغلغل الرأسمالية، وإنشاء أسواق جديدة وعلاقات تجارية واسعة وأنماط جديدة من الاستهلاك. وهناك من يرى بأن الضغوط التي يولدها الاقتصاد السياسي العالمي هي، في أحسن الأحوال، مؤيدة للديمقراطية بشكل غامض. فمن ناحية، هم يمثلون وينشرون رؤية مثالية واعتقادا مفادها أن الديمقراطية تمثل النسخة الشرعية الوحيدة من "المجتمع الصالح". ولكن من ناحية أخرى، تعمل العولمة على إعادة إنتاج أنماط عدم المساواة وتكثيفها، وتقلل من استقلالية الدول الأطراف والدول النامية، مما يجعل بناء الديمقراطيات الناشئة من تجارب ذاتية ومستقلة أمرا صعبا.[5]

وكما رأينا فإن الدور الإقتصادي للعامل الخارجي في عملية الإنتقال الديمقراطي يتراوح بين الدعم القوي لتلك التوجهات التي تحاول تبني الديمقراطية وآلياتها وترسيخها في البنية التحية الإقتصادية والسياسية للبلد، وبين من يري ذلك الدعم كتدخل في الشؤون الداخلية وغطاء للسياسات التي تخدم الدول الإقتصادية الكبرى والمؤسسات التي تقوم برعايتها ومصالحها الإقتصادية، وأخيراً هناك من يتعامل مع دور العامل الإقتصادي الخارجي كعامل مشجع ومساعد في بعض الأحيان ومعيقاً ومحبطاً في أحيان أخرى وتعقد الرهان على قوة ومتانة العامل الداخلي والمؤسسات المحلية والقيادات الوطنية في التعامل مع العامل الخارجي وتوظيفها لصالح تبني وتعزيز الديمقراطية في الدول التي تحاول الإنتقال إليها، وخطوة من أجل الحصول على مزيد من الإستقلالية في القرار الإقتصادي والمالي.

الفرع الثاني: الدور السياسي والثقافي للعامل الخارجي في الإنتقال الديمقراطي:

مع ظهور أدبيات النظرية الوظيفية، ناقش علماء العلاقات الدولية، أمثال (روبيرت كيوهين، جون ميرشايمر، جوزيف جريكو، راندال سكويلر وغيرهم) مزايا المؤسسات الدولية في عالمنا المعاصر، وانتقل النقاش المؤسسي- من القضايا المفاهيمية الواسعة (مثل، هل المؤسسات مهمة على الإطلاق؟) إلى استفسارات أكثر تركيزاً (مثل، كيف وتحت أية ظروف تعد المؤسسات مهمة ومن أجل أية نتائج؟).[6]

ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، كانت الحكومات الغربية ومؤسسات الحكم تتمتع بفرص أكبر من أي وقت مضى- للعب دور مهم في الشؤون الداخلية للدول النامية. وتضع المؤسسات العالمية افتراضات حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي. إنهم يعملون على أساس الاعتقاد بأن تطوير السوق يفضل تلقائيا الإنتقال الديمقراطي. ونتيجة لذلك، فإنهم يشجعون، أو حتى يطالبون، بإدخال آليات السوق في اقتصادات الدول. غالبا ما تأتي هذه السياسات تحت عنوان دعم الإنتقال الديمقراطي، ولكن إلى أي مدى يعمل تعميق السوق في الواقع على تشجيع الديمقراطية الحقيقية (الجوهرية)، فذلك

(1) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 134.

(2) Jean Grugel, Op. Cit., P. 5.

(3) Peter Burnell, New Challenges to Democratization, Op. Cit., P. 14.

(4) د. شادية فتحي إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 51.

(5) Jean Grugel, Op. Cit., P. 138-39.

(6) Jon C. Pevehouse, Democracy from above, Op. Cit., P. 5-6.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

موضع شك. بل قد يكون ذلك بمثابة عائق أمام توسع المواطنة، لا سيما عندما تتقدم عملية التسويق بسرعة كبيرة جدا أو بدون تدابير تعويضية لحماية الفئات الأكثر ضعفا.[1]

لقد عملت الجهات الدولية الفاعلة على مجموعة من القضايا، من أبرزها:[2]

أ. الوصول إلى الخبرات السابقة في القضايا المتكررة التي وضعت التحولات في خانة الخطر، والاستفادة منها. مثل: العلاقات المدنية العسكرية، العدالة الانتقالية، إجراء انتخابات ذات مصداقية، إصلاح الشرطة، والإشراف على وكالات الاستخبارات المحلية، وصولا إلى تفاصيل نزع سلاح المراقبة العدائية وأنشطة الاستخبارات.

ب. نشر وتعزيز فرص التواصل بين الأقران والتدريب الدولي بين النظراء في القوات المسلحة، والأعمال التجارية والعمالية والجمعيات المهنية وقطاعات أخرى، الأمر الذي ساعد في بعض الأحيان في تعزيز المواقف والسلوكيات الديمقراطية بين هذه المجموعات.

ج. توفير الطمأنينة، والمشورة العامة، وإسداء النصائح العملية التفصيلية في بعض الأحيان. كانت الضغوط الخارجية متضافرة لكبح القمع واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، وغالبا ما كانت تلك على قدر كبير من الأهمية.

د. لعبت المنظمات والحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية دورا مهما، بعض الأحيان، في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الهامة خلال الفترات الانتقالية. فهذه الجهات الدولية قد عملت على توفير الموارد لتخفيف الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية الضرورية، واستثمرت في تطوير البنية التحتية وبناء القدرات، كما عملت على تقديم المساعدات المالية والتقنية الأخرى.

ولأن عملية الإنتقال الديمقراطي عملية معقدة، وهي تعيد ترتيب قواعد التنافس السياسي وتغير علاقات القوة والأنظمة والهياكل القائمة، وترفع من درجة عدم التيقن، مما قد ينتج عنها مشكلات سياسية واجتماعية في المدى القصير و يصحبها عمليات عنف بدرجات متفاوتة. كما أن التحول السريع أو التحول بطريقة خاطئة قد تؤدي إلى عنف سياسي، وأي إصلاح ديمقراطي غير مكتمل قد يؤدي إلى مشكلات عدة.[3]

يمكن تلخيص أهم المشكلات المعقدة التي تعاني منها سيرورة التحول الديمقراطي من الخارج في أنه قد تكون للجهات المانحة مصالح أخرى غير الترويج المحض للديمقراطية، وقد تؤيد نماذج وممارسات لا تلائم البتة البلد المتلقي. ومع ذلك، فإن الجهات الخارجية قادرة على تقديم التأييد الكبير لسيرورة التحول الديمقراطي. غير أن السيرورة صعبة ويجب ترك المهمة الرئيسة للجهات الداخلية. فالديمقراطية لا يمكن تلقينها، بل يمكن تعلمها ليس إلا.[4]

لذلك أصبحت (المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، Transnational NGOs) مؤسسات رئيسية في التعامل مع السياسات العالمية في عصر العولمة، بطريقتين مختلفتين: **أولا**، بعض المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية هي جزء من شبكات مقاومة العولمة الرسمية وغير الرسمية من أعلى. تبحث هذه المنظمات عن رؤى ديمقراطية بديلة عن تلك الخاصة بالدول ومؤسسات الحكم وتروج لها. **ثانياً**، وهناك منظمات أخرى أصبحت شركاء مع المؤسسات العالمية وتعمل كمقدمات للخدمات لها. لذلك فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجيات الدمقرطة من خلال المشروطية.[5]

ويمكن القول بأن غالبية الدول التي تعرضت إلى التدخل السياسي والعسكري لم يكتب لمسيرة الانتقال الديمقراطي فيها النجاح، بسبب الاجراءات التعسفية التي مارسها المحتل والتي تتناقض مع جوهر الديمقراطية من جهة، والسلطات الوليدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون في معزل مع الواقع العام للدولة المحتلة من جهة أخرى، إلا أنّ هنالك من يعد التدخل العسكري الخارجي أحد أدوات الانتقال لأنه يكسر أرادة النظام الاستبدادي القوي، ويفسح المجال للتعددية الفكرية أن تظهر على الساحة السياسية.[6]

من جانب آخر قام العديد من العلماء، من بينهم (هنتنجتون) بشرح علاقة الديمقراطية بالثقافة السياسية. وتتمثل مشكلة التفسير الثقافي في أنه كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، قياس "الثقافة السياسية" بشكل مُرْضٍ. فقد يقصد العلماء بعبارة "الثقافة السياسية" أموراً مختلفة تماما. مشكلة أخرى تتعلق بالعلاقة السببية بين الثقافة السياسية والديمقراطية. هل الثقافة السياسية متغير مستقل حقا؟ هل يختلف بشكل مستقل عن النظام السياسي للبلد؟ أم أنه من المعقول اعتباره متغيرا تابعا؟ قد يكون من المعقول القول بأن الثقافة السياسية تصبح متكيفة مع الظروف السياسية وطبيعة النظام السياسي للبلد. أعتقد أن العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية تفاعلية لدرجة أنه من الصعب استخدامها كمتغير مستقل.[7]

---

(1) Jean Grugel, Op. Cit., P. 9.

(2) سيرجيو بيطار آبراهام لوينثال (تحرير)، مرجع سابق، ص 652.

(3) د. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، مرجع سابق، ص 31.

(4) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 145.

(5) Jean Grugel, Op. Cit., P. 132-33.

(6) د.زياد جهاد حمد، مرجع سبق، ص602.

(7) Tatu Vanhanen, Democratization: A comparative analysis of 170 countries, Routledge, London, 2004, P. 23.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96

في الوقت نفسه، فإن وضع صلاحية تعريف الديمقراطية وتحديد ما يشكلها، في يد الحكومات والمؤسسات والوكالات الغربية التي توصي بالوصفات الفنية لبناء الديمقراطية، تلك الوصفات المنفصلة عن الواقع الاجتماعي حيث يتم تطبيقها. فالنتيجة تكون، في نهاية المطاف، أن المشروع المهيمن لـ(الدمقرطة، Democratization)، وهو في الوقت نفسه مشروع لـ(التغريب، Westernization).[1]

لقد ساعدت الجهات الخارجية في تعزيز منظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات وتوفير التشجيع والدعم، وغالبا ما كانت تقوم بذلك قبل الشروع في تحدي الحكم الاستبدادي بالفعل بوقت طويل، أو قبل حلول موعد التحول. لقد سهلت الجهات الخارجية تبادل الخبرات من مختلف البلدان التنظيم الأحزاب السياسية و طرق تنظيم وإجراء الانتخابات، وبناء التحالفات ووضع الدساتير والنهوض بحقوق المرأة، كما عملت على توفير التدريب على تنظيم المجتمع، تبادل الاتصالات والمعلومات، إجراء استطلاعات الرأي العام، القيام باستطلاعات بعد إجراء الاقتراعات والإدلاء بالأصوات، توفير طرق الفرز والعد السريع، ومراقبة الانتخابات والجوانب العملية الأخرى لبناء الديمقراطية.[2]

تؤثر المنظمات الدولية الإقليمية على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، فيمكنها أن تضغط على الدول الأعضاء لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم. ويمكنها أن تساعد في طمأنة النخب المحلية بأن مصالحهم ستتم حمايتها في الديمقراطية. ويمكن استخدام المنظمات الدولية الإقليمية من قبل النخب المحلية لإضفاء الطابع الاجتماعي على مجموعات النخبة الأخرى (غالبا ما تكون عسكرية) لعدم التدخل في العملية الديمقراطية. وأخيرًا، قد تساعد العضوية في المنظمات الدولية الإقليمية في إضفاء الشرعية على الأنظمة الانتقالية، مما يعطي احتمالا أقوى لتكملة عملية الانتقال الديمقراطي.[3]

من الناحية النظرية، فإن تحرك المانحين الدوليين لتجاوز إصرارهم السابق على ربط الظروف الاقتصادية بالدعم المالي وإظهار الاهتمام الشديد الآن بتحسين الحوكمة يعطي مجالا أكبر للتأثير على التغيير السياسي بطرق تتماشى مع الديمقراطية. على سبيل المثال، يمكن أن يكون دعم التدابير الرامية إلى تحسين الشفافية ومكافحة الفساد خدمة للديمقراطية. ولكن الاتجاه السائد الآن بين المانحين للتحول من تقديم مساعدة مقيدة للمشاريع إلى دعم الميزانية العامة، يمنح الحكام مزيداً من حرية التصرف بشأن مراعات المحسوبية.[4]

وختاماً تشير بعض الدراسات إلى (عجز الديمقراطية العابرة للحدود الوطنية، Transnational Democratic Deficit) باعتباره القضية المعيارية الرئيسية التي تشوه الاتجاهات الاجتماعية السياسية الحالية. ونتيجة لذلك، تقترح إصلاح النظام السياسي الدولي الحالي، والذي يشكل مزيجا غير منتظم من (نظام الدولة التقليدي، Classic State System) ونظام (بينحكوماتية الأمم المتحدة، UN Intergovernmentalism) و(الحوكمة العالمية، Global Governance) وتدعو إلى أن تصبح الأولوية هي إنشاء نظام أكثر اتساقاً للديمقراطية العالمية.[5]

وعليه يمكن القول بأن فاعلية الدور السياسي للعامل الخارجي في عمليات الإنتقال الديمقراطي ليست باتجاه واحد، إذ يمكن أن تكون تلك الفاعلية داعماً للقوى الوطنية والمؤسسات المحلية الناشئة من أجل ترسيخ أسس الديمقراطية وتعزيز آلياتها في البلد. ومن جهة أخرى يمكن لتلك الفاعلية أن تكون باتجاه فرض نوع من الوصاية أو مبرراً للتدخل في استقلالية القرار السياسي الداخلي من خلال قرارات المنظمات الدولية والتوصيات المستمرة من الجهات الدولية الفاعلة بشأن مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة وجعلها غطاء من أجل الحصول على المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى.

وفيما يتعلق بالجانب الفكري والثقافي للعامل الخارجي فإن تأثيره واضح على الدول النامية أو الملتحقة حديثاً بركب الديمقراطية من خلال عمليات الإنتقال الديمقراطي المستمرة، وتبرز سمات ذلك التأثير من خلال جعل الدول الغربية والمنظمات والمؤسسات المنحدرة منها إطاراً مرجعياً في تعريف وفهم الديمقراطية من جهة، والحكم على مدى الإستعداد والجهوزية للإنتقال إلى الحكم الديمقراطي من جهة أخرى.

وختاما يمكن القول بأن الأدوار المختلفة للعامل الخارجي الإقتصادية والمالية من جهة والسياسية والثقافية من جهة أخرى، دليل على مدى تأثير العامل الخارجي في عمليات الإنتقال الديمقراطي داخل الدول. ولكن يجب عدم المبالغة في ذلك إذ لايمكن للعوامل الخارجية أن تنجح في تثبيت وترسيخ الديمقراطية من غير وجود عوامل داخلية قوية ومؤسسات وطنية مستقرة تؤمن بالثقافة الديمقراطية وتعمل بالآليات الديمقراطية في الوصول إلى السلطة وكيفية ممارستها والحفاظ عليها.

(1) Jean Grugel, Op. Cit., P. 139.

(2) سيرجيو بيطار آبراهام لوينثال (تحرير)، مرجع سابق، ص 652.

(3) Jon C. Pevehouse, Democracy from above, Op. Cit., P. 3.

(4) Peter Burnell, New Challenges to Democratization, Op. Cit., P. 15.

(5) Raffaele Marchetti, Global democracy, Op. Cit., P. 30.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp86-96